

اولا:أسواق المال ماهيتها . . وآلية عملها

نتناول هنا نظرة عامة حول أسواق المال من حيث مكوناتها وادواتها وآلية عملها وطريقة الاستثمار فيها وتقييم وتحليل الأسواق المالية ويسبق ذلك توضيح لأهمية أسواق المال في النمو الاقتصادي، إذ يتم تناول هذه الموضوعات في ستة مباحث وهي

دور الأسواق المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

تمارس الأسواق المالية دورا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب ما توفره من رؤوس اموال لقطاعات واسعة من الاعمال من جهة، وما تضيفه من ارباح وفوائد لمقدمي تلك الأموال من جهة اخرى . فقد اصبحت أسواق المال من المواضيع المهمة التي تبحث في علم الاقتصاد بسبب دورها الفاعل في الاقتصاديات الحديثة ، وما تلعبه من تاثير على مستوى الاقتصاد العالمي ، بحيث اصبحت هذه الأسواق مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد من زيادة او تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي لكثير من البلدان ، بسبب ما تشكله من نقطة تلاقي بين كل من قطاعي الاعمال والمالية، فقطاع الاعمال ينتج السلع والخدمات وقطاع المال يمول ذلك الانتاج، فكلما زاد الانتاج زادت معه الايرادات ومن ثم زيادة عوائد أسواق المال والتي تنعكس بشكل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي حدوث النمو في الاقتصاد القومي.

ما هي أسواق المال

ان أسواق المال هي احد الأسواق الثلاثة التي يتكون منها الاقتصاد الحديث وهما سوق السلع والخدمات وسوق الموارد ، ويرتبط سوق المال بهذين السوقين عن طريق ما يوفره من رؤوس اموال لغرض انتاج السلع والخدمات اللازمة للاقتصاد ،(فأسواق المال عبارة عن مؤسسات مالية يتم من خلالها تقديم

المدخرون لاموالهم للمقترضين)¹ ، فالطرف الاول وهم المقترضون والذين يمثلون قطاع الانتاج والخدمات والطرف الثاني وهم المقرضون والذين يمثلون قطاع الادخار ، فالمقترضون وهم المنتجون للسلع والخدمات يقومون باصدار الاوراق المالية و بيعها في السوق المالي لغرض الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لعملياتهم الانتاجية ، ومن ثم قيام المقرضون وهم المدخرون بشراء تلك الاوراق المالية ، فالمنتجون يحصلون على ارباحهم من خلال القيمة المضافة المتحققة نتيجة لمبيعاتهم ، واما المدخرون فيحصلون على ارباحهم عن طريق العوائد التي يجنونها نتيجة لامتلاكهم تلك الاوراق المالية.

ادوات أسواق المال

ان أسواق المال تمارس عملها من خلال الادوات التقليدية المتمثلة في الاوراق المالية مثل الاسهم والسندات وكذلك المشتقات وسوف نبحت في كل منها على حدة.

اولا: الاسهم (Equities)

ان اكثر ادوات الاستثمار في الأسواق المالية شيوعا بين المستثمرين هو الاستثمار في الاسهم، حيث تقوم الشركات بتصديرها من اجل تمويل احتياجاتها طويلة الاجل، وهي تمثل شهادات ملكية ذات ارباح سنوية اضافة الى الارباح الراسمالية التي تحققها من خلال التغيرات الحاصلة في اسعارها السوقية.

ثانيا : السندات (Bonds)

تمثل السندات شهادات اقراض ذات فائدة ثابتة تاخذ صيغة سعر فائدة سنوي او فصلي اضافة الى الارباح الراسمالية الناجمة عن التغيرات في اسعارها السوقية وتسترد قيمتها عند حلول اجل استحقاقها وكذلك يمكن بيعها قبل نضوج ذلك الاجل في السوق الراسمالية، تعتبر السندات من مصادر التمويل المهمة للشركات

وخصوصا الكبيرة منها ، وتعتبر كذلك من الادوات المهمة للتحكم في عرض النقد خصوصا في البلدان المتقدمة اقتصاديا وذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة (open market operations) حيث تعتبر وسيلة مهمة في التأثير على حجم الائتمان لدى المصارف.²

ثالثا: المشتقات (Derivatives)

ينظر الى المشتقات على انها عقود مالية تعطي لمالكها الحق في شراء او بيع موجود حقيقي او مالي او نقدي معين بسعر محدد وبكميات محددة خلال فترة زمنية معينة وتدعى بالمشتقة لان قيمتها مشتقة من قيمة موجود معين ، ولها أسواق خاصة بها ، وهي لاتعتبر مصدر للتمويل وانما وسيلة لتغطية المخاطر.

تحليل الأسواق المالية

ان التعامل مع الأسواق المالية والنفوذ اليها مرتبط اساسا بتحليل تلك الأسواق ومعرفة المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها ومدى علاقة الأسواق مع بعضها البعض لغرض الوصول الى النتائج التي من خلالها تمكن المستثمر من اتخاذ القرار السليم ، وعليه فان تحليل الأسواق المالية مرتبط تماما بالتعامل بتلك الأسواق بهدف تزويد المستثمر بالبيانات والمعلومات اللازمة لتبني الاداة الاستثمارية المناسبة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب ، فبدون التحليل العلمي المستند على معلومات وبيانات شفافة وبدون تخطيط مسبق لاتخاذ القرارات المالية سوف يكون الاستثمار معرض الى مخاطر كبيرة وقد يكون ضياع لمبدأ الاستثمار نفسه ، ولذا فان من ابرز وسائل تحليل أسواق المال هو التحليل المالي والتحليل الأساسي والتحليل الفني.

الاستثمار في أسواق المال

سوف نتناول هذا المبحث عبر الفقرات التالية وهي ماهية الاستثمار والمخاطر المتوقعة من الاستثمار واختيار المحفظة الاستثمارية المثلى واخيرا مؤشرات جودة الاسهم في الأسواق المالية.

ما هو الاستثمار:

الاستثمار هو تكوين راس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية وهو لذلك يعتبر زيادة صافية في راس المال الحقيقي للمجتمع وتتكون عناصره من الموجودات مثل الارض، المباني، الآلات، المكنن، التجهيزات، وسائل النقل . . الخ³.

مخاطر الاستثمار في أسواق المال:

هناك مخاطر عديدة يواجهها المستثمرون في أسواق المال الدولية والمحلية على السواء، وان كانت تختلف نسبتها من دولة الى اخرى بحسب الحالة الاقتصادية للبلد المعني،ومن هذه المخاطر هي خطر الركود الاقتصادي وخطر التضخم وخطر سعر الفائدة ومخاطر عدم التسديد والخطر السياسي.

نظرية محفظة الأوراق المالية:

لكي يتم الاستثمار في أسواق المال بصورة ناجحة وسليمة لابد حينها من اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى التي تعتمد على الاسس العلمية الصحيحة لاختيار الاصول الاستثمارية المناسبة وذلك عن طريق المزج او التوفيق بين الاوراق المالية لغرض التنويع بالاستثمار في اكثر من اصل واحد ذي مخاطرة والتي تستند البورصات الدولية

مؤشرات جودة الاسهم في السوق المالي:

هناك مؤشرات كثيرة لقياس جودة الاسهم في الأسواق المالية من اجل اختيار الاسهم ذات العوائد الجيدة والتي تتمتع شركاتها بمركز مالي جيد وسوف نقتصر على اهمها وكالاتي: نصيب السهم من الربح الموزع، معدل العائد على السهم، ربحية السهم الواحد، مضاعف او مكرر الارباح للاسهم واخيرا القيمة الدفترية للسهم.

البورصات العالمية

سأقوم فيما يلي باستعراض موجز عن بعض البورصات العالمية وخصائصها ، حيث توجد ثلاث أنواع من البورصات في العالم وهي:
-البورصات الخاصة مثل بورصة انجلترا وأمريكا
-البورصات الحكومية مثل بورصات فرنسا ودول أمريكا اللاتينية
-البورصات التي يشرف عليها القطاع المصرفي عن طريق الوساطة المالية مثل بورصات ألمانيا.
البورصات العالمية:

أولا : البورصة الأمريكية:

تعمل البورصة الأمريكية منذ عام 1953 م وهي تتعامل في أكثر من 900 من الأوراق المحلية وعدد من الأوراق المالية الأجنبية ، ويتم تحديد أساليب التداول في البورصة منذ عام 1985 م عندما تم ربط أسواق المال الأولية في دول مختلفة ببورصة (تورنتو) في كندا والبورصة الأمريكية بنظام الكتروني متعدد الأطراف ، وهذا نظام التداول خارج البورصة الذي يسمح بالتعامل على مدى 24 ساعة من البورصات العالمية.

ثانيا : بورصة نيويورك:

وترجع بورصة نيويورك إلى عام 1700 ويتم التداول في بورصة نيويورك على أساس العلاقات بين الوكلاء بدون وساطة ويستطيع الوكيل القيام بالبيع والشراء نيابة عن عدد من العملاء في البورصة ويعمل الوكلاء بالعمولة المتفق عليها ، وتم ميكنة نظام التداول بالبورصة عن طريق الحاسب الآلي.

ثالثا : بورصة كندا:

يوجد أربع بورصات في كندا ، تورنتو ، فانكوفر ، مونتريال ، ودوينج ، وتعتبر بورصة تورنتو أكبر البورصات الأربع حيث تخضع المعاملات فيها لشروط اتحاد وسطاء الاستثمار وتلعب بورصات كندا دور الوسيط بين بورصات أمريكا والبورصات الأوروبية (لندن) إلا أن نطاق السوق ودرجة التنوع فيه بكندا أقل من بورصة نيويورك.

رابعا : البورصات البريطانية:

تصل عدد الأوراق المالية في بورصة لندن ما يزيد على 6000 سهم تقدر نسبته 50 % من إجمالي الأوراق المالية المسجلة في بورصات أوربا منها 2000 سهم لشركات دولية وأوروبية أخرى تؤثر على مؤشر أسعار البورصة بصفة أساسية.

خامسا : البورصات الفرنسية:

لا تعتبر البورصات الفرنسية جذابة للاستثمارات الدولية وتسجل بورصة باريس عددا محددا من الأسهم الأجنبية بالمقارنة بالأسهم الفرنسية المسجلة في البورصة وتتعامل (بورصة باريس) في أوراق مالية ذات عائد ثابت (سندات) وتحدد الحكومة شروط تسجيل الأوراق المالية الأجنبية وكيفية تداولها في البورصة القيود الإدارية والضرائب .

سادسا : البورصات الألمانية:

يوجد في ألمانيا 8 بورصات للأوراق المالية ، ولقد ازداد معدل دوران التداول في البورصات الألمانية خلال ، وتعتبر بورصة فرانكفورت أكبر بورصات ألمانيا حيث تسيطر الفترة من عام 1987 حتى عام 1990 على ثلثي التداول في الأسهم والسندات المتداولة.

سابعا : البورصات الإيطالية:

يوجد في إيطاليا عدد عشر بورصات للأوراق المالية ويركز نشاط تلك البورصات على الأسهم المحلية حيث يقل التعامل في الأوراق المالية الدولية ، ويقل الإفصاح المالي في بورصات إيطاليا.

ثامنا : البورصات البلجيكية:

تفتح البورصات البلجيكية أبوابها للاستثمارات الأجنبية ولكنها أقل البورصات الأوروبية جذبا للاستثمارات الأجنبية ، وتتركز المعاملات في البورصة على السندات ذات العائد الثابت والضمانات الحكومية.

تاسعا : البورصات الهولندية:

تعتبر بوضة أمستردام بورصة الأوراق المالية الرسمية وهي بورصة صغيرة بالمقارنة مع بورصة لندن ، حيث يسجل فيها حوالي من 2500 إلى 3000 ورقة مالية فقط .

عاشرا : البورصات السويسرية:

وتعتبر سويسرا سوقا مفتوحا للمستثمرين والمقترضين الأجانب داخل وخارج سويسرا . ويتمتع الموظفون في سويسرا بحق الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية وهو نفس حقوق المقيمين .

نموذج لتقرير عن الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية

تتواكب علي الاقتصاد العالمي العديد من التطورات التي تؤثر عليه بالسلب، فيعاني الاقتصاد العالمي من شدة التباطؤ، بالإضافة إلي انخفاض معدلات نموه في عام 2011، بعدما شهد نموا كبيرا في عام 2010م. كما أن هناك العديد من الأزمات التي انتابت الدول الصناعية الكبرى، بداية من اليابان والزلازل وموجة تسونامي التي حلت بها وأثرت علي وضعها الاقتصادي، مروراً بأزمة الديون التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاءً بما تواجهه منطقة اليورو من اضطرابات مالية.

فقد عانت الأسواق العالمية من موجة كبيرة من البيع الاضطرابي للأصول الخطرة، مما لفت الأنظار إلي صعوبة حل المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة المتضررة من الأزمات، فالضغوط التضخمية تزداد حدة. كما تصاعدت الاضطرابات المالية التي تحيط بهذه الدول، بما استدعى التدخل السريع من حكوماتها، حيث لجأت غالبيتها إلي تقوية سياستها لاتخاذ قرارات فعالة لمساعدة اقتصادياتها، حتى تتمكن من إعادة التوازن بها.

كما نبعت المخاطر من خلل القطاع المالي، ففي منطقة اليورو هناك العديد من الإجراءات التي يجب اتخاذها لتصحيح الأوضاع المالية العامة، وإصلاح خلل ميزان المدفوعات، وتخفيف الضغوط علي السندات السيادية، والفروق بين أسعار الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة. كما ينبغي أن تظل السياسات النقدية في الاقتصاديات الصاعدة تيسيرية، وينبغي الحذر من ارتفاع في التضخم الأساسي وتلاشي حدوث تراخي اقتصادي.

ومن هنا، فإن تعافي ونمو الاقتصاد العالمي متوقف علي مدي قدرة السياسات الأوروبية والأمريكية من احتواء أزمة الديون، وقدرتها علي التوازن بين دعم الاقتصاد وضبط الأوضاع المالية العامة، تجنباً لحدوث تقلبات جديدة في الأسواق المالية العالمية.

النتاج المحلي الإجمالي :

جدول (1)

النتاج المحلي الإجمالي (معدل النمو مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البيان
4.4	1.6-	2.4	4.9	5.0	4.5	4.9	3.4	النتاج العالمي
2.8	3.8-	0.0	2.6	3.0	2.6	3.1	1.9	دول الاقتصاديات المتقدمة
7.0	1.9	6.1	8.5	3.1	7.3	7.7	6.1	الدول النامية والناشئة
9.0	7.1	8.0	11.1	10.3	9.5	8.5	8.6	دول آسيا النامية
4.4	6.1-	3.9	7.0	7.5	6.1	7.7	6.3	دول أوروبا
...	2.8	6.5	6.0	6.0	5.3	7.6	6.7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4.1	0.3	4.4	6.1	5.7	6.3	6.1	3.7	دول جنوب أفريقيا
6.0	2.0-	4.1	5.7	5.6	4.6	6.1	2.0	نصف الكرة الأرضية الغربي

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

تشير نتائج الجدول السابق إلى تواصل نمو الاقتصاد العالمي بقوة، حتى بلغ معدل نموه حوالي 4.4%، متجاوزاً مرحلة الانخفاض التي حلت به في عام 2009م، والتي أدت إلى انخفاضه بمقدار 1.6%. واكتسبت دول آسيا الأعلى نمواً زخماً قوياً، حيث بلغ معدل النمو بها 9%، وهذا لارتفاع معدل النمو بالصين والهند وروسيا، الأمر الذي امتدت آثاره إلى اقتصاديات المنطقة ككل. وجدير بالملاحظة أن استمرار النمو في الدول النامية والناشئة، والذي زاد بمقدار 5.1% عن العام السابق، نتيجة انخفاض سعر الدولار نتيجة للأزمة المالية، قد ساهم في رفع سعر الصرف لل عملات الأخرى المرتبطة به، خاصة عملات الدول النامية، مما أدى إلى حالة من الانتعاش الاقتصادي بتلك البلدان.

أيضاً امتد زخم النمو إلى نصف الكرة الغربي، والتي وصل معدل نموها إلى 6%. وعلي الجانب الآخر طرأ تحسن في معدلات النمو بالدول المتقدمة، والتي كانت من أكثر الدول التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية بشكل بالغ، وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا، تلك الدول التي تراجع معدل النمو بها بنسبة 3.8%، إلا أنها استطاعت التعافي من ذلك وزاد معدل النمو بها بنسبة 2.8%، وذلك نظراً لحزمة الإجراءات التي تبنتها الحكومة الأمريكية وما قامت بضخه من أموال لتفادي الآثار السلبية للأزمة.

والأمر الملفت للانتباه هو انخفاض معدل النمو الهائل الذي ضرب اقتصاديات الدول الأوروبية في عام 2009م، لأنها كانت من أشد الدول تأثراً بالأزمة المالية لارتباط بنوكها بالبنوك والمصارف الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو بها لتصل إلى أعلى نسبة انخفاض قدرت بنحو 6.1% مقارنة بغيرها من المناطق، غير أنها استطاعت التعافي وشهدت زخماً وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بها بنسبة 4.4%، وذلك لاتجاه البنوك لزيادة رؤوس الأموال والسيولة الاحتياطية، مما خلق انتعاشاً في اقتصاديات الدول الأوروبية، ونمواً في ناتجها المحلي الإجمالي.

التنضم:

جدول (2)

أسعار المستهلك مقاسة بمعدل النمو مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011
العالم	3.8	5.9	2.3	3.4	4.1	4.6	4.8	4.7	4.7	4.8	5.0
دول الاقتصادات المتقدمة	2.2	3.4	0.1	1.5	2.2	2.9	3	2.9	3	3	3.1
الدول النامية والناشئة	6.3	9.7	5.5	6.2	6.9	7.3	...	7.4	7.4	7.5	...
دول آسيا النامية	5.4	7.8	3.1	5.9	6.4	6.6	...	6.7	6.8	7.2	...
دول أوروبا	8	12.1	8.4	6.3	7.2	8.1	...	8.3	...	7.7	...
الشرق الأوسط وشمال	8	15	7.6	6.8	9.0	...	...	...	...	...	...

											أفريقيا
9.9	9.3		9.1	9.4	9	7.7	6.9	9.5	15.1	7.8	دول جنوب أفريقيا
7.0	6.9	6.8	6.6	6.9	6.5	6.5	6.2	6.1	7.8	5.4	نصف الكرة الغربي

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

% في شهر سبتمبر عام 5.0% في عام 2010م إلى 3.4% لقد ارتفع التضخم العالمي من 2011م. ويرجع السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية التي تجاوزت التوقعات. وتشير المؤشرات في الجدول السابق إلى أن معدل التضخم قد ارتفع بصورة ملفتة للانتباه من نهاية عام 2010م حتى شهر سبتمبر 2011م، حيث زاد من 3.4% إلى 5.0%.

أما بالنسبة للدول النامية ودول جنوب أفريقيا، فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في معدلات تضخمها بين عامي 2010-2011م، وخاصة في دول جنوب أفريقيا، حيث ارتفع معدل التضخم من 6.9% في نهاية عام 2010 حتى وصل إلى 9.9% في نهاية شهر سبتمبر من عام 2011م. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية خاصة بعد تداعيات الاضطرابات في الشرق الأوسط التي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، لقرب تلك الدول من بلدان الثورات العربية.

وبالنسبة لبلدان الشرق الوسط وشمال أفريقيا موطن الثورات نفسها، فقد ارتفعت معدلات التضخم بها لتصل إلى أعلى نسبة مقارنة بغيرها من المناطق 9.0%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار المستهلكين. كما شهدت الدول الأوروبية ارتفاعا في معدلات تضخمها، لتصل إلى 8.3% في مايو 2011م. غير أنها انخفضت إلى 7.7% في أغسطس 2011م. ويرجع ذلك إلى ما تعانيه تلك البلدان من أزمة الديون السيادية التي عصفت ببعض بلدان منطقة اليورو، وتسببت في تذبذب سعر صرف اليورو، بشكل ترك آثارا سلبية واسعة علي مستويات الأسعار.

البطالة :

جدول (3)

معدلات البطالة الحالية والمتوقعة خلال الفترة (2010-2012) (%)

2012	2011	2010	البيان
			العالم
7.4	7.8	8.3	دول الاقتصاديات المتقدمة
....			الدول النامية والناشئة
....			دول أسيا النامية
8.9	9.2	9.3	دول أوروبا
....			الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
....			دول جنوب أفريقيا
....			نصف الكرة الأرضية الغربي

Source: IMF. World Economic Outlook, September 2011.

لقد جاءت مؤشرات صندوق النقد الدولي مخالفة للتوقعات، حيث شهدت دول الاقتصاديات المتقدمة ودول أوروبا انخفاضا في معدلات البطالة بين عامي 2010-2011م بنسب 0.5% و 0.1% علي التوالي، وذلك نتيجة لما اتخذته تلك الدول من سبل لتحفيز القطاع الخاص لتشغيل العمالة وسد فجوة البطالة. غير أنه نظراً لما تعانيه الاقتصاديات المتقدمة ودول أوروبا من أزمات، وعلى رأسها أزمة المديونية الأوروبية، وأزمة الدولار الأمريكي، يتوقع أن تنخفض نسب البطالة عما كانت عليه في العام الماضي.

التجارة الخارجية :

جدول (4)

قيمة الصادرات السلعية حسب المجموعات الدولية بالمليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011 الربع الأول	2011 الربع الثاني	2011 يونيو	يوليه 2011	أغسطس 2011
العالم	13,839.7	16,007.6	12,374.0	15,086.8	4,169.3	4,518.6	1,527.2	1,495.9	1,497.0
دول الاقتصاديات المتقدمة	9,003.4	9,988.9	7,820.6	9,243.2	2,572.7	2,719.3	912.5	900.5	884.8
الدول النامية والناشئة	4,873.4	6,069.1	4,590.6	5,894.2	1,618.1	1,840.2	619.8	...	...
دول آسيا النامية	1,977.7	2,329.6	1,952.7	2,550.0	689.0	774.0	269.0	...	...
دول أوروبا	1,027.1	1,364.5	938.1	1,162.4	326.4	377.7	117.4	106.4	113.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	876.2	1,184.0	802.9	1,031.9	...	...	...	...	...
دول جنوب أفريقيا	255.7	337.2	236.6	308.4	...	...	...	...	...
نصف الكرة الأرضية الغربي	756.2	886.0	675.9	857.5	233.3	273.0	92.0	88.2	98.2

Source: <http://elibrary-data.imf.org/DataReport.aspx?c=1449325&d=33061&e=16939>

جدول (5)

قيمة الواردات السلعية حسب المجموعات الدولية بالمليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011 الربع الأول	2011 الربع الثاني	2011 مايو	2011 يونيو	2011 أغسطس
العالم	14,100.2	16,295.5	12,512.6	15,156.6	4,238.8	4,610.8	1,554.9	1,515.0	1,559.2
دول الاقتصاديات المتقدمة	9,762.6	10,920.5	8,280.9	9,791.3	2,746.4	2,943.9	1,005.7	976.1	1,000.1
الدول النامية والناشئة	4,375.3	5,428.1	4,275.2	5,424.3	1,506.6	1,688.0	548.8	...	...
دول آسيا النامية	1,785.0	2,186.6	1,831.6	2,474.1	707.7	774.6	254.8	...	...
دول أوروبا	1,103.2	1,379.9	936.8	1,139.0	314.6	367.1	110.9	107.7	110.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	533.6	707.4	611.0	679.5	...	...	...	...	...
دول جنوب أفريقيا	216.9	260.3	212.2	251.1	...	...	...	...	...
نصف الكرة الأرضية الغربي	756.7	919.4	687.8	881.3	239.2	272.1	93.2	90.0	101.7

Source: <http://elibrary-data.imf.org/DataReport.aspx?c=1449325&d=33061&e=169393>

بالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات، يلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في قيمة الصادرات والواردات العالمية، لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية، بما يدل على هدوء نسبي في حركة التداول التجاري، نظراً لما يعانيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ شديد. علي الجانب الآخر، فلا تتوفر بيانات عن قيم الصادرات والواردات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2011م، ويرجع ذلك إلى انتشار الاضطرابات السياسية بهذه المنطقة "الربيع العربي"، وما تشهده من قلق، والتي يتوقع أن تؤثر علي اقتصادياتها بشكل ملحوظ.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي :

جدول (6)

نسب العجز في ميزان المدفوعات حسب المجموعات الدولية خلال الفترة من (2012-2008)

2012	2011	2010	2009	2008	البيان
544.9	520.9	282.6	225.5	232.4	العالم
-91	-125.6	-95.5	-101.1	-471.8	دول الاقتصاديات المتقدمة
635.9	646.5	378.1	326.6	704.2	الدول النامية والناشئة
414.7	348.9	308.1	328.2	435.9	دول آسيا النامية
-26.3	-37.1	-22.3	-39.6	-167.4	دول أوروبا
349	357.1	152.8	47.9	343.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5.1	4.7	-24.9	-21.6	0.0	دول جنوب أفريقيا

Source: <http://elibrary-data.imf.org/DataReport.aspx?c=1449325&d=33061&e=169393>

لقد ساءت الأوضاع المالية خلال الآونة الأخيرة على المستوى العالمي. ومما يزيد المخاوف من احتمالات تردي الأوضاع المالية عالميا، تفاقم تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في ميزانها التجاري.

أيضا تثار الكثير من المخاوف من تراجع أسعار الأسهم العالمية، وانخفاض عائد السندات طويلة الأجل، وخاصة في منطقة اليورو والولايات المتحدة، بشكل قد يؤثر علي التدفقات النقدية داخل حدود تلك الدول، بشكل من المتوقع أن يتسبب في مزيد من مخاوف المستثمرين على ضخ المزيد من رؤوس الأموال إلى هذه الاقتصاديات التي يرونها مضطربة نسبيا. من هنا، فقد تزايد العجز في موازين المدفوعات والحسابات الجارية للدول الصناعية عموما، كما هو موضح بالجدول (21).

أداء الأسواق العالمية :

المواد الغذائية :

جدول (1)

تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية (سنة 2005=100 وبالدولار) (2009-2011م)

معدل التغير %		-10 2011	-09 2011	2011 الربع الثالث	2010 الربع الثاني	2011 الربع الأول	2010	2009	البيان
من 2011-9 إلى 2011-10	من 2010-10 إلى 2011-10								
5.6-	1.4	165.5	175.8	179.3	186.5	185.6	149.4	134.0	المواد الغذائية
8.5-	6.9	189.6	207.2	207.1	222.4	216.8	146.7	146.6	القمح
7.0-	15.2	209.2	213.6	225.4	192.3	225.1	172.0	151.8	السكر
5.2-	12.6-	200.5	211.5	229.6	328.0	375.7	187.7	113.7	القطن
2.2-	12.9	209.2	213.9	201.4	175.9	181.8	180.9	204.8	الأرز

9.1-	4.4	199.9	220.0	223.2	224.1	227.4	172.5	169.7	زيت فول الصويا
------	-----	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	----------------

Source: <http://www.imf.org/external/np/res/commmod/table2.pdf>

لا تزال أسعار الغذاء في ارتفاع مستمر، كما هو موضح بالجدول (22)، وإن كان هناك تذبذب في الأسعار بين الانخفاض الطفيف والارتفاع في الآونة الأخيرة. ويرجع ارتفاع أسعار الغذاء لعدة أسباب منها ارتفاع سعر الوقود، وتزايد الطلب على المنتجات الغذائية بغرض التصنيع، فضلاً عن نقص المخزون الذي يولد مخاوف تقود إلى ارتفاعات جديدة في الأسعار. ويعكس استمرار الارتفاع المستمر في أسعار بعض السلع عدة عوامل منها أن المخزونات العالمية متدنية بالمقاييس التاريخية، نتيجة نقص وتدني مستويات الناتج نظراً لعوامل عديدة ومتنوعة، أبرزها حدوث الجفاف في الأرجنتين والولايات المتحدة. فالمخزونان بالولايات المتحدة وهي المصدر رقم واحد في العالم، هي الآن عند أدنى مستوياتها منذ 30 عاماً. أما العامل الثاني، فيتمثل في استمرار ضغوط الأسعار بسبب حالة عدم اليقين بشأن مستويات الواردات الصينية في 2011م. ويتمثل العامل الثالث في أن ارتفاع أسعار النفط الخام يزيد من الطلب على إنتاج الوقود الحيوي المستخرج من الذرة⁽⁴⁾.

وفي شرق آسيا، يأتي تضخم أسعار الغذاء نتيجة ارتفاع ملحوظ عن المستوى المتوسط في نمو الائتمان بمعظم البلدان، وهو ما يسهم في ازدياد الضغوط التضخمية بشكل عام. وربما تكون السياسات النقدية المشددة خياراً مجدياً للقضاء على ذلك النمو غير المرغوب. وجدير بالذكر أن الدول المستوردة الصافية للغذاء والوقود وغيرهما من السلع الأساسية هي الأشد تأثراً ومعاناة، ولا سيما تلك التي تعاني من عجز كبير في حساب المعاملات الجارية أو تدني غطاء الاحتياطيات أو كليهما.

النفط :

جدول (2)

تطور الأرقام القياسية لأسعار البترول الخام والغاز الطبيعي (سنة 2005=100 وبالدولار) (2009-2011م)

البيان	2009	2010	2010 الربع	2011 الربع	2010 الربع	2011 الربع	2011-09	-10 2011	نسبة التغير	
									2010-10	2011-9

⁽⁴⁾ World Bank, , the Poverty Reduction and Equity group, Food Price Watch Report, April, 2011.

إلى 10 - 2011	إلى 10 - 2011			الثالث	الثاني	الأول	الرابع			
1.0-	22.7	188.4	190.3	194.3	207.3	187.6	160.6	148.5	116.2	بتترول خام
4.1	51.5	173.0	160.8	161.7	150.6	128.5	116.9	113.3	109.6	غاز طبيعي

Source: <http://www.imf.org/external/np/res/commmod/table2.pdf>

جدول (3)

التغير في أسعار خام برنت

السلع	(يونيو - أغسطس) 2010	(مارس - مايو) 2011	(يونيو - أغسطس) 2011	التغير خلال الفترة من (مارس - مايو) 2011 إلى (يونيو - أغسطس) 2011
خام برنت	76.34	118.13	114.42	3.1-

المصدر: بورصة لندن للمعادن.

لا شك أن حالات التوتر في منطقة الشرق الأوسط قد ساهمت في زيادة أسعار النفط، وشهدت حركة استيراد النفط رواجاً كبيراً لخوف العالم الخارجي من الاضطرابات السائدة. لذلك، فخلال بين شهري أغسطس وسبتمبر 2011م زادت أسعار النفط بمقدار 0.4%، بعد أن شهد خام برنت في الفترة من (مارس - مايو 2011م) إلى (يونيو - أغسطس 2011م) انخفاضاً بنسبة 3.1%. كذلك الحال بالنسبة للغاز الطبيعي، خاصة مع الاضطرابات بين مصر وإسرائيل بشأن تصدير الغاز الطبيعي، وأيضاً نتيجة ما حدث في مصر من انفجار لخط الأنابيب المصري بالعريش (الذي يغذي الإمدادات إلى إسرائيل والأردن، والذي انفجر لمرات متكررة)، كل هذا أدى إلى زيادة أسعار الغاز الطبيعي، والتي ارتفعت بمقدار 4.1% بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2011. وهنا لا بد من إيجاد وسيلة لتخفيض أسعار النفط، لما له من تداعيات علي ارتفاع الأسعار عالمياً.

الذهب :

جدول (4)

تطور الاحتياطيات العالمية من الذهب (مليون أونصة)

2011 يوليو	2011 يونيو	2011 مايو	2011 الربع الثاني	2011 الربع الأول	2010 الربع الرابع	2010 الربع الثالث	2010	2009	البيان
987.59	987.04	987.04	4554	988.06	986.46	981.69	981.69	977.14	العالم
700.78	699.98	699.98	...	700.79	699.98	699.97	699.97	700.19	دول الاقتصاديات المتقدمة
180.65	180.08	180.08	...	181.12	179.07	175.15	175.15	175.36	الدول النامية والناشئة
69.72	69.55	69.55	...	70.31	69.43	69.11	69.11	68.69	دول آسيا النامية
44.26	43.92	43.92		44.22	43.23	42.63	42.63	37.81	دول أوروبا
43.19	43.19	43.19	...	43.19	43.19	43.19	43.19	43.19	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.69	6.69	6.69	...	6.69	6.69	6.69	6.69	6.68	دول جنوب أفريقيا
22.58	22.51	22.51		22.51	22.32	19.33	19.33	18.98	نصف الكرة الأرضية الغربي

Source: <http://www.imf.org/external/np/res/commmod/table2.pdf>

تشير المؤشرات بالجدول (25) إلى زيادة احتياطي الذهب في جميع بلدان العالم، فجميع الدول نظراً لما تشهده من اضطرابات محيطة، تأخذ في اعتبارها الاحتفاظ بالذهب كغطاء نقدي لها.

جدول (5)

تطور السعر العالمي للذهب (2010-2011م) (أوقية/ الدولار)

السلع	(يونيو -أغسطس) 2010	(مارس - مايو) 2011	(يونيو - أغسطس) 2011	التغير خلال الفترة من (مارس - مايو) 2011 إلى (يونيو - أغسطس) 2011
الذهب	1213.96	1467.36	1619.58	10.4%

المصدر: بورصة لندن للمعادن.

ويعد الذهب من السلع التي ارتفعت أسعارها بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، فقد ارتفع سعر الذهب بين الفترتين من (مارس-مايو) 2011 إلى (يونيو - أغسطس) 2011م بنسبة 10.4%، وهي نسبة كبيرة جدا بالفعل حدثت خلال فترة قصيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم، وتوجه الأسواق العالمية توجهاً عاماً نحو اعتماد الذهب كمستودع للثروة، بعيداً عن مخاطر أدوات الاستثمار الأخرى وتقلبات أسعار الصرف، والتذبذب في البورصات العالمية، وخاصة بعد أن أعلنت بعض الشركات المالية الكبرى إفلاسها في بعض دول العالم.

كما انعكست تقلبات أسواق المال والنفط على أسعار صرف العملات بصورة عامة، والدولار بصورة خاصة، مما دفع بعض الدول إلى تخزين كميات كبيرة من الذهب الخام، تحسباً لما يمكن أن يتعرض له الاقتصاد العالمي من مخاطر سياسية وأمنية جديدة في ضوء استمرار الربيع العربي، وازدياد حدة التوتر بين إيران ودول الخليج العربي. كما أن تزايد العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية يعد سبباً قوياً وراء ارتفاع سعر الذهب.

البورصات وأسواق المال :

جدول (6)

التغير في متوسط أسعار صرف العملات خلال عام 2011م (وحدة عملة/ دولار)

العملات مقابل الدولار الأمريكي	(مارس - مايو) 2011	(يونيو - أغسطس) 2011	التغير في الفترة من (مارس - مايو) 2011 إلى (يونيو - أغسطس) 2011
الجنية الإسترليني	0.614	0.615	0.2
اليورو	0.702	0.697	0.7-
الين الياباني	82.013	78.952	3.7 -

Source: Oanda Corporation

نظراً لما تشهده الولايات المتحدة من أزمة دين، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات بها، كذلك نتيجة التباطؤ الملموس في النمو الاقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة، وضعف القدرة التنافسية للولايات المتحدة أمام الدول الصناعية الأخرى، وتراجع تسويق منتجاتها عالمياً، فقد استمرت اتجاهات الدولار نحو التراجع. وبالنسبة لسعر اليورو، فنظراً لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً، كما هو موضح بالجدول (27). ويمتد الحال إلى اليابان، التي تأثرت بشدة من الزلزال وموجة تسونامي، مما أدى إلى انخفاض نموها الاقتصادي، وأثر سلباً على سعر تداول عملتها.

جدول (7)

معدلات التغيرات في مؤشرات البورصات العالمية خلال (2008-2011م) (نقطة)

المؤشر (نقطة)	(سبتمبر-نوفمبر) 2008	(مارس - مايو) 2011	(يونيو - أغسطس) 2011	معدل التغير (%)
ستاندرز أند بورز	1021.13	1324.03	1262.86	-4.6
داو جونز العام للصناعة	9596.22	12368.64	11952.76	-3.4
نيكي	9817.46	9726.47	9522.72	-2.1
ناسداك	1832.18	2776.10	2660.75	-4.2
فاينانشيال تايمز	4563.22	5936.10	5653.89	-4.8
داكس	5270.81	7164.09	6771.02	-5.5
كاك 40	3669.42	3984.58	3615.02	-9.3
أى بى إكس	9937.31	10546.61	9469.96	-10.2
أمكس للبترول	1012.72	1337.74	1235.68	-7.6

المصدر: بورصة وول ستريت، ووكالة رويترز للأخبار.

أما بالنسبة لمؤشرات البورصات العالمية، فقد تأثرت بالركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال الآونة الأخيرة، حيث اتجه العديد من المستثمرين إلى بيع الأسهم التي في حوزتهم، خوفاً من حدوث المزيد من التدهورات، مما أدى إلى انخفاض مؤشرات البورصة العالمية، وبالرغم من أن هذا الانخفاض من المفترض أن يجذب المستثمرين لشراء الأسهم، إلا إنه علي العكس، فقد بدى الاستثمار في البورصات العالمية أشبه بالمجازفة، فقد أثر سلبي إلى انسحاب وخروج الكثير من السيولة على المستوى العالمية.

ما هو التحليل الاساسي؟

التحليل الأساسي هي وسيلة التي تسعى لتنبؤ القيمة الجوهرية للاستثمار معين. وتعتمد على النظرية ان سعر السوق لسند معين يميل للتحرك باتجاه "قيمته الحقيقية" أو ما يسمى "قيمته الجوهرية".

التحليل الاساسي في الفوركس يسعى لتنبؤ قيمة سعر العملة واتجاهها في السوق من خلال تحليل الظروف الاقتصادية الحالية, سياسة الحكومة والعوامل الاجتماعية ضمن اطار دورة الاعمال التجارية. يقوم متداولو العملة الاجنبية بقياس الحالة الاقتصادية للدولة من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية بمستوى الماكرو والتي تشمل مجموعة من المؤشرات الاعلان عن أسعار الفائدة، الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) ومؤشرات الانفاق، مؤشرات المتعلقة بالوظائف.... الخ.

فوائد التحليل الاساسي

تحديد القيمة الجوهرية للاستثمار

تحديد فرص الاستثمار طويلة المدى

سلبيات التحليل الاساسي

وجود الكثير من المؤشرات الاقتصادية التي من الممكن أن تربك المتداولين المبتدئين.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية بمستوى الماكرو هي احصاءات التي تعبر عن الحالة الراهنة لاقتصاد دولة ما اعتمادا على مجال معين من الاقتصاد (الصناعة، سوق العمل، التجاره والخ...). يتم نشر هذه المؤشرات بشكل عام في وقت محدد من قبل الوكالات الحكومية والقطاع الخاص.

توفر Markets.com [جدول الاحداث الاقتصادية](#) للاطلاع على الاعلانات والاحداث الاقتصادية. عند استخدام هذه المؤشرات بصورة سليمة، فمن الممكن أن تكون مصدرا لا غنى عنه لكل متداول في سوق العملات.

في الحقيقة، تساعد هذه الاحصاءات والمؤشرات المتداولون على مراقبة النبض العام للاقتصاد العالمي؛ وبالتالي، فانه ليس بالامر الغريب انه تتم مراقبة هذه المؤشرات من قبل غالبية المتداولون في الاسواق الماليه. فبعد أن يتم نشر هذه المؤشرات، فاننا نلاحظ دوما تحركات في السوق. درجة وقوة تقلبات السوق، تكون تبعا لأهمية المؤشر الصادر. ولذلك، فمن المهم جدا معرفة ما هي المؤشرات الأكثر أهمية وماذا تمثل تلك المؤشرات.

• اعلانات أسعار الفائدة

تلعب أسعار الفائدة احد أهم الادوار في تحريك أسعار العملات في سوق العملات الاجنبية. كما وأن المؤسسات التي تقوم بتحديد أسعار الفائدة ألا وهي البنوك المركزيه، فهي تعتبر من أهم الجهات الفعالة في السوق. يوجد دورا كبيرا لأسعار الفائدة في املاء تدفقات الاموال في الاستثمار. وبما أن العملات هي التي تمثل اقتصاد الدولة، فان الفروقات في أسعار الفائدة تؤثر على القيمة النسبية للعملات بالنسبة لبعضها البعض. فعند قيام البنوك المركزيه بتغيير أسعار الفائدة، فانها تؤدي الى تحركات وتقلبات في السوق. في مجال تداول العملات الاجنبية، فان التنبؤات لما ستقوم به البنوك المركزيه يعزز من فرص المتداول لتجاره ناجحه أكثر.

• الناتج المحلي

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أكثر المؤشرات التي تقيس اقتصاد الدولة, بحيث ان هذا المؤشر يمثل مجموع القيمه السوقيه لجميع السلع والخدمات التي يتم انتاجها خلال سنه معينه. ويكون تركيز معظم المتداولون دوماً على تقريرين الذين يتم اصدارهما قبل تقرير الناتج المحلي النهائي بأشهر, وهما التقرير بعد انتهاء الربع الثاني للسنة والتقرير الأولي وذلك بسبب التأخير في صدور التقرير النهائي. في حال وجود فروقات كبيره بين التقريرين, من الممكن أن يؤدي ذلك الى تقلبات هائله في السوق.

• مؤشر أسعار المستهلك

يمثل هذا المؤشر التغييرات في مستوى أسعار التجزئه لسلة مشتريات المستهلك الاساسيه. لذلك يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تؤثر على التضخم في الدولة. يرتبط التضخم بصورة مباشره بالقوه الشرائيه للعملة داخل حدود الدولة وهذا الامر يؤثر على مكانتها في الاسواق الدوليه. اذا كان الاقتصاد ينمو بطروف طبيعيه, فان ارتفاع بمؤشر أسعار المستهلك يمكن أن يؤدي لزياده في أسعار الفائده الاساسيه. وهذا بدوره يؤدي لزياده في جاذبيه العملة.

• مؤشرات قطاع العماله

تعكس مؤشرات العماله سلامة الاقتصاد للدولة بشكل عام أو سلامة دائرة الاعمال التجاريه. من المهم جدا معرفة عدد الوظائف الجديده التي تم انشاؤها أو فقدانها, والنسبه المئويه للعاملين والعاطلين عن العمل وعدد الشكاوى من البطاله. بالامكان فهم وادراك نشاط الاقتصاد من خلال هذه المعطيات. اما بالنسبة لحساب نسبة التضخم, فمن المهم معرفة سرعه التغيرات والنمو في اجور العاملين.

• مبيعات التجزئه

يصدر هذا المؤشر على أساس شهري, تكمن أهمية هذا المؤشر وخصوصا لمتداولي العملة العمله الاجنبيه لكونه يشير لقوة انفاق المستهلكين وقوة الاقتصاد. هذا المؤشر مفيد بشكل خاص لكونه يصدر دوماً ويشير لأنواع عديده من الاستهلاك التي يتم تعديلها في المؤشرات الموسميّه. تكمن أهمية هذا المؤشر أيضا باستخدامه لتقييم مؤشرات اخرى ومن خلاله نستطيع تقييم اتجاه السوق الفوري.

• ميزان الانفاقات

يمثل ميزان الانفاقات النسبه بين المبالغ التي تم دفعها للخارج وبين المبالغ التي تم تلقيها من الخارج. بكلمات اخرى, فهذا المؤشر يظهر المجموع الكلي لعمليات التجاره الخارجيه, الميزان التجاري, لتوازن بين التصدير والاستيراد والنفاقات. اذا كانت المبالغ الداخله من الدول الاخرى ومن المنظمات الدوليه أعلى من المبالغ الخارجيه, حينها يكون ميزان الانفاقات ايجابى. الفائض هو عامل ايجابى لنمو العمله الوطنيه.

• السياسه الماليه والنقديه للحكومه

أحد الاهداف التي تسعى لها الحكومات لتحقيقه هو الاستقرار الاقتصادي مثل خفض نسبة البطاله, السيطرة على التضخم وتحقيق التوازن في الانفاقات. وتقوم الحكومات بذلك من خلال التلاعب في السياسات النقديه والماليه. تتعلق السياسه الماليه بالضرائب والنفاقات, في حين أن السياسه النقديه تتعلق بالاسواق الماليه وتوفير الائتمانات, المال والسندات الماليه الاخرى.

خلاصه: هنالك الكثير من المؤشرات الاقتصاديه, وهنالك أيضا المزيد من التقارير الخاصه التي يمكن استخدامها لتقييم أساسيات سوق النقد الاجنبي. من المهم جدا أن تفهم المؤشرات وأن تفهم تأثيرها على اقتصاد البلاد وليس فقط ان نلقي نظره على الارقام.

التحليل الأساسي لسوق الولايات المتحدة:

التحليل الأساسي هي طريقة في توقع تحركات السعر المستقبلية لأداة مالية ما (العملات مثلاً) بناءً على البيانات السياسية، الاقتصادية و عوامل و إحصائيات أخرى لها صلة. في الممارسة، يستخدم الكثير من المشاركين في السوق التحليل الفني مع التحليل الأساسي لتحديد استراتيجية متاجرتهم. فائدة أساسية للتحليل الأساسي هي أن المحلل الخبير يمكنه أن يتابع أسواق كثيرة و أدوات سوقية كثيرة، بينما المحلل الأساسي يحتاج إلى معرفة سوق معين بشكل جيد. يُركز التحليل الأساسي على ما يجب أن يحصل في السوق و المحلل الفني ينظر إلى ما قد حصل بالفعل. تشمل العوامل المتعلقة بتحليل السعر على العرض و الطلب، الدورات الموسمية و الطقس، و سياسة الحكومة.

يدرس المحلل الأساسي سبب تحرك السوق، بينما يدرس المحلل الفني الآثار. التحليل الأساسي هو صورة مكبرة أو تقييم استراتيجي للاتجاه الذي يجب أن يتم التداول بالعملة فيه بناءً على أية خصائص ما عدا حركة سعر العملة نفسه. تشمل تلك الخصائص على الظروف الاقتصادية للبلد الذي تُمثله العملة، السياسة النقدية، و عناصر "أساسية" أخرى. الكثير من عمليات المتاجرة المربحة تتم قبل أو بعد دقائق قليلة من تصريح اقتصادي رئيسي. وفيما يلي قائمة المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المؤشرات الاقتصادية المُستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية

في ما يلي قائمة بأهم المؤشرات الاقتصادية المُستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتم متابعة تلك المؤشرات الضخمة من قبل غالبية المتاجرين حول العالم. يمكن "لنوعية" البيانات المنشورة أن تختلف مع الوقت. تُعتبر قيمة بيانات المؤشر مهمة إن كانت تُمثل معلومات جديدة، أو أدت إلى استنتاجات لا يمكن التوصل إليها من تقارير أو بيانات أخرى. و الأهم من ذلك، يكون مؤشر ما ذو قيمة كبيرة جداً إن استطاع المرء استعماله في توقع أفضل للمنحى المستقبلي للسوق.

كُل مؤشر يُعطى علامة (عالي)، (متوسط) أو (منخفض)- بحسب مستوى أهميته، على الرغم أن تلك المستويات يمكن أن تتغير مع الوقت.

مؤشر ثقة المستهلك (CCI) (عالي):

يصدر عن مجلس الثقة، آخر يوم خميس من كل شهر في الساعة 10 صباحاً بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة، و يُغطي بيانات الشهر الحالي.

مؤشر ثقة المستهلك هو دراسة تُبنى على عينة من 5000 عائلة و يُعتبر واحد من أصح مؤشرات الثقة. البيانات خلف مؤشر ثقة المستهلك تعكس صورة الاقتصاد بما يوفره من فرص عمل جديدة، رفع الأجور، و تخفيض نسبة الفائدة، إنه يزيد ثقتنا في الاقتصاد و قوة الإنفاق. يُجيب المشاركون فيه عن أسئلة حول دخلهم، ظروف الأسواق كما يرونها و الفرص التي يرونها في زيادة دخلهم. يتم تفحص الثقة بدقة من قبل الخزينة الفدرالية عند تحديد نسبة الفائدة. يُعتبر هذا المؤشر مُحرك كبير للسوق حيث يُمثل استهلاك القطاع الخاص ثلثي الاقتصاد الأمريكي.

مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)، الأساسي (عالي):

يصدر عن مكتب العمل و الإحصاء، بتاريخ الـ 20 من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات عن الشهر السابق.

يُعتبر مؤشر أسعار المستهلكين من أكثر المؤشرات استعمالاً لقياس التضخم و يُعتبر مؤشراً على مدى فعالية سياسات الحكومة الاقتصادية. مؤشر أسعار المستهلكين هو عبارة عن سلة من البضائع الاستهلاكية (و الخدمات) التي يتم متابعتها من شهر إلى آخر (من غير الضرائب). يُعتبر المؤشر من أكثر المؤشرات الاقتصادية مُتابعة و هو مُحرك كبير للسوق. مؤشر أسعار المستهلكين المُرتفع يُشير إلى التضخم. المؤشر الرئيسي (مؤشر أسعار المستهلكين باستثناء الطعام و الطاقة، و هي المصروفات التي تكون عرضة لتقلبات فصلية) يُعطي قياساً أكثر صرامة من مؤشر الأسعار العام.

تقرير البطالة (عالي):

يصدر عن وزارة العمل، في أول خميس من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، يُغطي بيانات الشهر السابق.

تُجمع البيانات من خلال دراسة لـ 375.000 شركة و 60.000 عائلة. يُراجع التقرير: عدد أماكن العمل التي أنشأت حديثاً أو التي ألغيت من الاقتصاد، مُعدل الأجر الساعي و مُعدل طول أسبوع العمل بالساعات. يُعتبر هذا التقرير من أهم الإصدارات الاقتصادية، بسبب حقيقة أنه يُصرّح بمعلومات جديدة و حديثة كما أنه، مع تقرير الوظائف الجديدة في القطاع غير الزراعي، يُعطي صورة جيدة عن الوضع الكلي للاقتصاد.).

و يُظهر هذا التقرير أيضاً بصورة مُنفصلة القطاعات المُختلفة (التصنيع، الخدمات، البناء، التنقيب، القطاع العام، إلخ

تقرير وضع التوظيف (عالي):

يصدر عن مكتب العمل و الإحصاء، في أول يوم جمعة من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

تقرير وضع التوظيف هو مؤشر شهري يحتوي على جزئين رئيسيين. الجزء الأول هو البطالة و الوظائف الجديدة المنشأة، حيث يُشير التقرير إلى مُعدل البطالة و التغيير فيه. الجزء الثاني من التقرير يُشير إلى أشياء مثل مُعدل ساعات العمل الأسبوعية و مُعدل الدخل الساعي، و تلك بيانات مُهمة في تحديد نُدرة سوق العمل، و التي هي مُحدد أساسي للتضخم. يدرس مكتب العمل 250 منطقة في الولايات المتحدة و يُغطي تقريباً جميع الصناعات الرئيسية. هذا المؤشر هو حتماً واحد من أكثر المؤشرات مُتابعة من قِبل الأسواق المالية، حيث أنه غالباً ما يُحرك السوق. يُقيّم المستثمرون البيانات التي تصدر في تقرير التوظيف. يُعطي التقرير واحدة من أفضل الصور حول صحة الاقتصاد.

اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة: إعلان مُعدل الفائدة (عالي)

اجتماع مُمثلي المصارف الفدرالية الأمريكية، يُعقد 8 مرات في السنة. يُنشر القرار حول مُعدل الفائدة الرئيسية خلال كل اجتماع (حوالي الساعة 2.15 بالتوقيت الشرقي).

الفدراليون (وزارة الخزانة الفدرالية الأمريكية) مسؤولون عن إدارة السياسة النقدية الأمريكية، التحكّم بالمصارف، تقديم الخدمات للهيئات الحكومية و المواطنين، و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلد. هناك 12 منطقة فدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية (كل واحدة مؤلفة من عدة ولايات)، ممثلة في اللجنة الفدرالية بمفوضيين. مُعدّل الفائدة على العملة هو في الممارسة سعر النقود. كلما ارتفع مُعدّل الفائدة على العملة، كلما مال الناس إلى الاحتفاظ بتلك العملة، لشرائها و بتلك الطريقة تقوى قيمة العملة. هذا مؤشر هام جدا يُؤثر على مُعدّل التضخم و هو مُحرك كبير للسوق. هناك أهمية كبيرة لإعلان اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة، لكن- محتوى التداولات المعقودة في الاجتماع (و التي يتم نشرها بعد أسبوعين من الاجتماع) هو بنفس الأهمية تقريبا للمشاركين في السوق.

إجمالي الناتج المحلي (GDP) - (عالي):

يصدر عن مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)، في آخر يوم من الربع السنوي، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الربع السابق.

تنشر وزارة التجارة الأمريكية إجمالي الناتج المحلي بثلاثة صيغ: مُتقدم، أولي، نهائي. إجمالي الناتج المحلي هو قياس إجمالي لنشاطات السوق، و هو يُمثل القيمة النقدية لكل البضائع و الخدمات المُنتجة من الاقتصاد خلال فترة مُحددة. يشتمل هذا على الاستهلاك، المشتريات الحكومية، الاستثمارات، و الميزان التجاري. يمكن أن يكون إجمالي الناتج المحلي هو أكبر مؤشر على صحة الاقتصاد في البلد. و هو عادة ما يُقاس على أساس سنوي، لكن الإحصاءات الربع سنوية يتم نشرها أيضا. تنشر وزارة التجارة “تقريراً متقدماً” في آخر يوم من كل ربع سنة. و في غضون شهر تُتبعه “بالتقرير الأولي” و من ثم “التقرير النهائي” الذي يُنشر بعد ذلك بشهر. الأرقام الأحدث لإجمالي الناتج المحلي لها أهمية عالية نسبياً للسوق. يُشير إجمالي الناتج المحلي إلى سرعة نمو (أو انكماش) الاقتصاد في البلد.

مؤشر معهد إدارة الموارد (ISM)، مؤشر التصنيع (عالي):

يصدر عن معهد إدارة الموارد، في أول يوم عمل من الشهر، في الساعة 10 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

يُننى تقرير معهد إدارة الموارد التصنيعي عن الأعمال على أساس البيانات المُجمعة من الأجوبة الشهرية على الأسئلة التي تُسأل لمدراء المشتريات في أكثر من 400 شركة صناعية. و يعكس التوسط المُجمّع لخمس مجالات اقتصادية (طلبات العملاء الجديدة بنسبة 30 %، التصنيع بنسبة 25 %، التوظيف بنسبة 20 %، طلبات الموارد بنسبة 15 %، جرد المستودعات بنسبة 10 %). أي بيانات فوق 50 نقطة تُظهر توسّع النشاطات الاقتصادية و البيانات تحت 50 نقطة تُظهر تقلصها.

مؤشر ميشيغان لثقة المستهلك (MCSI) - (عالي):

يصدر عن جامعة ميشيغان، في الأول من كل شهر، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

و هو دراسة لثقة المستهلك من قبل جامعة ميشيغان. يُصبح هذا المؤشر أكثر فائدة للمستثمرين، لأنه يُعطي صورة عما إذا كان المستهلكين يرغبون في الإنفاق أم لا.

تغير الوظائف الجديدة في القطاع الغير زراعي (NFP) - (عالي):

يصدر عن وزارة العمل، في أول جمعة من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُعطي بيانات الشهر السابق.

يُقصد من البيانات أن تُمثّل التغيرات في العدد الإجمالي للعاملين المأجورين الأمريكيين في أي مجال عمل، باستثناء القطاعات التالي:

- الموظفون الحكوميون العامون
- الموظفون الذين يعملون من منازلهم
- الموظفون في الهيئات الخيرية التي تُقدم المساعدة للأفراد
- الموظفون الزراعيون

تُشكّل الوظائف الجديدة الغير زراعية حوالي 80 % من العاملين الذين يُنتجون إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة و يُستخدم في مساعدة صانعي السياسة الحكومية و الاقتصاديين في تحديد الوضع الحالي للاقتصاد و توقّع المستويات المستقبلية للنشاطات الاقتصادية. إنه مُحرك كبير للسوق لسبب رئيسي و هو الانحرافات العالية في التوقعات.

مؤشر مُدراء المشتريات (PMI) - (عالي):

يصدر عن معهد إدارة الموارد، في أول يوم عمل من كل شهر، في الساعة 10 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُعطي بيانات الشهر السابق.

مؤشر مُدراء المشتريات هو مؤشر مركّب مبني على أساس خمس مؤشرات تشتمل على: الطلبات الجديدة، مستويات جرد المستودعات، الإنتاج، تسليم الموردين، و بيئة التوظيف. لكل مؤشر منها ثقل مختلف و يتم تعديل البيانات بحسب العوامل الموسمية. يدرس اتحاد مُدراء المشتريات 300 مدير مشتريات حول البلد و الذين يُمثلون 20 قطاع صناعي مختلف. يُشير مؤشر مُدراء المشتريات فوق الرقم 50 إلى أن التصنيع في توسّع بينما أي رقم تحت 50 يعني أن الصناعة تتقلّص. تقرير مُدراء المشتريات هو مؤشر هام جدا بالنسبة للأسواق المالية لأنه أفضل مؤشر على مستوى إنتاج المصانع. المؤشر يساهم في الكشف عن الضغط التضخمي بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي للتصنيع. مؤشر مُدراء المشتريات ليس بقوة مؤشر أسعار المنتجين في الكشف عن التضخم، لكنه و لأن البيانات تصدر بعد يوم من انتهاء الشهر فيكون حديثا جدا نسبيا. في حال أظهر تقرير مُدراء المشتريات أي تغيير غير متوقع، فبالعادة يتبعه ردة فعل سريعة في السوق. هناك مجال رئيسي بشكل خاص في التقرير و هو نمو الطلبات الجديدة، و الذي يتوقع النشاطات التصنيعية في الأشهر المستقبلية.

بيانات مبيعات التجزئة، مبيعات التجزئة بدون السيارات (عالي):

يصدر عن مكتب الإحصاء، بتاريخ 12 من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُعطي بيانات الشهر السابق.

مبيعات التجزئة هي قوة محركة رئيسية للاقتصاد الأمريكي، و يتابع هذا المؤشر البضائع المُباعة من قبل الشركات في قطاع تجارة التجزئة. يقيس هذا المؤشر إنفاق المستهلك الإجمالي على مبيعات التجزئة

(باستثناء تكاليف الخدمات). تُشكّل إيرادات التجزئة جزءاً رئيسياً (ثلثي) من الاقتصاد الأمريكي. يدرس مكتب الإحصاء مئات الشركات و المؤسسات المتعددة الأحجام التي تُقدم نوعاً من تجارة التجزئة. يتم إصدار البيانات في كل شهر لتُظهر النسبة المئوية للتغير عن بيانات الشهر السابق. يُشير الرقم السلبي إلى تراجع المبيعات عن مبيعات الشهر السابق. المؤشر هو مُحرك كبير للسوق لأنه يُستخدم كمقياس لنشاطات و ثقة المستهلك حيث أن المبيعات المرتفعة ستشير إلى زيادة في النشاط الاقتصادي. تكون البيانات حديثة جداً لأن بيانات مبيعات التجزئة تصدر خلال أسبوعين من الشهر السابق.

دراسة تانكان (عالي):

تصدر عن مصرف اليابان المركزي (BOJ)، أربع مرات في السنة في أشهر أبريل، يوليو، أكتوبر و منتصف ديسمبر، في الساعة 10.50 ليلاً بتوقيت غرينيتش.

دراسة اقتصادية عن الأعمال اليابانية تصدر من المصرف المركزي الياباني، و الذي يستخدم بعد ذلك في صياغة سياسته النقدية. تُغطي الدراسة آلاف الشركات اليابانية ذات رأس مال أدنى مُحدد، على الرغم من إدخال مؤسسات تُعتبر مؤثرة بشكل كافٍ أيضاً في الدراسة. يتم سؤال الشركات حول المنحى العام و الظروف في بيئة الأعمال و الصناعات بالإضافة إلى توقعاتهم حول فعاليات الأعمال في الربع سنة و السنة التاليتين. يُعتبر مُحرك رئيسي للسوق بالنسبة لأزواج العملات مع الين الياباني.

رأس مال الخزينة الدولي (TIC) بيانات حول عمليات الأوراق المالية طويلة الأجل (عالي):

يصدر عن وزارة الخزينة، حوالي يوم العمل 12 من كل شهر، في الساعة 9 صباحاً بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر قبل السابق.

تعطي بيانات رأس مال الخزينة الدولي معلومات حول أهم طريقة تقوم بها الولايات المتحدة بتمويل العجز المستمر في ميزانها التجاري: و هي بيع أوراق مالية طويلة الأجل للحكومات الأجنبية، أو تصدير الدين. من المهم أن نتذكر أنه هناك طرق أخرى في تمويل ذلك العجز: و هي الاقتراض من المصارف الأجنبية أو جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية. و لكن بما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان سلبياً و تدفقات المصارف كانت تميل إلى الصغر، فمعظم التمويل الذي تحتاجه الحكومة الأمريكية كان يأتي من بيع الأوراق المالية طويلة الأجل للحكومات الأجنبية. بيانات رأس مال الخزينة الدولي هي مقياس جيد على مدى ثقة المجتمع الاستثماري الدولي ببلد ما. يعتبر هذا المؤشر مُحرك كبير للسوق.

الميزان التجاري (عالي):

يصدر عن وزارة التجارة، في الأسبوع الثاني من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحاً بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر قبل السابق.

هو أكبر مركّب لميزان المدفوعات لأي بلد. يقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة السلع و الخدمات التي يُصدّرها بلد ما و قيمة السلع و الخدمات التي يستوردها. يكون البلد لديه عجز تجاري إذا كان يستورد أكثر مما يُصدّر، و السيناريو العكسي يؤدي إلى الفائض التجاري. يُعتبر هذا المؤشر مُحرك كبير جداً للسوق.

مؤشر بيج بوك (الكتاب الرمادي) (منخفض):

يصدر عن مجلس الاحتياطي الفدرالي، قبل يومي أربعماء من اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة، ثمان مرات في السنة، في الساعة 2.15 بالتوقيت الشرقي.

مصطلح بيج بوك هو المستخدم عامة للتقرير الفدرالي الذي عنوانه “ملخص التعليق على الظروف الاقتصادية الحالية من مجلس الاحتياطي الفدرالي المُقاطعي”. يُنشر مباشرة قبل اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة بشأن معدلات الفائدة و يُستخدم في إعلام أعضائها بالتغيرات في الاقتصاد منذ الاجتماع السابق. يُنشر هذا التقرير ثمان مرات في السنة. لا يُعتبر بيج بوك مُحرك كبير للسوق. إنه مقياس لقوة الاقتصاد و ليس تعليقات لأراء أعضاء اللجنة الفدرالية. يمكن أن يُحرك الأسواق أحيانا إذا كانت النتائج تُشير إلى مُفاجأة كبيرة عما توقعه المحللون.

مؤشر كلفة التوظيف (ECI) - (منخفض):

يصدر عن مكتب العمل و الإحصاء، في آخر خميس من أشهر أبريل، يوليو، نوفمبر و يناير، في الساعة 8.30 بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الربع السابق.

يُتابع مؤشر كلفة التوظيف حركة تكاليف العمالة التي تتضمن الأجور، هامش المنافع، و المكافآت للموظفين في جميع المستويات في الشركات. يدرس مكتب العمل 3000 مؤسسة في القطاع الخاص و 500 حكومة محلية، مدرسة و هيئات أخرى في القطاع العام. لا يُعتبر هذا المؤشر هام جدا، لكنه من ضمن مجموعة مُختارة من المؤشرات التي لها قوة كافية لتحريك الأسواق، خاصة خلال أزمئة التضخم. الفكرة وراء مؤشر كلفة التوظيف أنه طالما كان هناك تزايد في ضغط الأجور فيكون هناك ضغط على التضخم. و ذلك لسبب رئيسي أن التعويضات تميل للزيادة قبل أن تقوم الشركات بزيادة الأسعار على المستهلكين (التضخم).

مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (PCE) - (منخفض):

يصدر عن مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)، في آخر يوم من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي هو تقرير عن تغيرات السعر في البضائع و الخدمات الاستهلاكية، و هو تقرير من السهل توقعه و له تأثير قليل على الأسواق. أما المؤشر الأساسي منه، أي بدون أسعار الطعام و الطاقة فهو يُقدّر المنحى التضخمي بدقة أكثر.

تقرير الميزانية الشهري (متوسط):

تقرير شهري يصدر عن الحكومة الأمريكية (وزارة الخزانة)، يُظهر عجز أو فائض الميزانية الشهري.

مستوى العجز / الفائض يُؤثر على مستوى إصدارات سندات الخزانة من الحكومة الأمريكية، و كذلك على أسعارها. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا التقرير مستوى الضريبة المُحصلة من قبل الحكومة، و هي دليل على مستوى النشاط الاقتصادي. و على هذا الاعتبار، يعتبر تقرير شهر أبريل (شهر تحويل الضرائب السنوية) أكثر أهمية عن باقي التقارير الشهرية.

المؤشر المركب للمؤشرات الرئيسية (متوسط):

يصدر عن مجلس المؤتمر، حوالي تاريخ 20 من كل شهر، في الساعة 10 صباحا بالتوقيت الشرقي.

و هو مؤشر يُستخدم في توقّع اتجاه حركات الاقتصاد في الأشهر التالية. يتألف المؤشر من 10 مركبات اقتصادية، التي تميل تغييراتها إلى سبق التغيرات العامة للاقتصاد. و تشمل هذه المركبات:

1. مُعدّل ساعات العمل الأسبوعية لعمال التصنيع
2. مُعدّل عدد الطلبات الأولية لضمان البطالة
3. قيمة الطلبات الجديدة للمُصنّعين للبضائع و المواد الاستهلاكية
4. سرعة التسليم للبضائع الجديدة للبائعين من الموردين
5. قيمة الطلبات الجديدة للصناعات الرئيسية الغير مرتبطة بالدفاع
6. قيمة رُخص البناء الجديدة للأبنية السكنية
7. مؤشر ستاندارد و بورز 500
8. المعروض النقدي (M2) المُعدّل بحسب التضخم
9. الفرق بين مُعدلات الفائدة القصيرة و الطويلة الأجل
10. ثقة المستهلكين

بالنظر إلى المؤشر المركب للمؤشرات الرئيسية على ضوء دورة الأعمال و الظروف الاقتصادية العامة، يمكن للمستثمرين و الشركات تكوين توقعات حول ما سيأتي، و اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل. المؤشر له أهمية متوسطة، حيث أن مركباته معروفة أصلا في وقت نشره.

الحساب التجاري الجاري (متوسط):

يصدر عن مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)، ربع سنوي، بعد حوالي ستة أسابيع من نهاية ربع السنة.

هو الفرق بين إجمالي صادرات البضائع، الخدمات، و الحوالات لبلاد ما و بين إجمالي وارداته منها. لا تشمل حسابات ميزان الحساب الجاري على العمليات في الأصول و الالتزامات المالية. يُتابع مستوى الحساب الجاري كمؤشر على المنحى العام للتجارة الأجنبية و لذلك يُعتبر مُحرك كبير للسوق.

السِّلَع المُعمرة (متوسط):

يصدر عن مكتب الإحصاء، في الأسبوع الرابع من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

تقيس طلبات السلع المُعمرة الطلبات الجديدة التي وُضعت لدى المُصنّعين المحليين للتسليم الفوري و المستقبلي للسلع المُعمرة. تُعرّف السلعة المُعمرة على أنها سلعة ستبقى لفترة طويلة (أكثر من ثلاث سنوات) تمتد خلالها خدماتها. يرتبط عادة ارتفاع طلبات السلع المُعمرة بنشاط اقتصادي قوي و لهذا يُمكن أن تُؤدي إلى مُعدّل فائدة مرتفع على المدى القصير الذي غالبا ما يكون داعما للعملة، على المدى القصير على الأقل.

عامل إنكماش الأسعار في إجمالي الناتج المحلي (متوسط):

يصدر عن مكتب التحليل الاقتصادي (BEA)، في آخر يوم من ربع السنة، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الربع السابق.

يُظهر عامل إنكماش الأسعار في إجمالي الناتج المحلي قدر اعتماد التغير في إجمالي الناتج المحلي للسنة المدروسة على التغيرات في مستوى الأسعار. و يُعرف أيضا “عامل إنكماش السعر الضمني في إجمالي الناتج المحلي”. و لأنه غير مبني على سلة ثابتة من السلع و الخدمات، يكون لهذا المؤشر ميزة على مؤشر أسعار المستهلك (CPI). تتعكس التغيرات في أنماط الاستهلاك أو تقديم سلع و خدمات جديدة بشكل آلي على عامل الإنكماش. لهذه البيانات أهمية متوسطة في الأسواق.

بدأ الإعمار (متوسط):

يصدر عن مكتب الإحصاء، حوالي منتصف كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

يُتابع هذا المؤشر الاقتصادي عدد البيوت أو المباني لأسر فردية، والتي تم إنشاؤها خلال الشهر. بالنسبة للدراسة كل منزل و كل شقة فردية تُعتبر على أنها بدأ إعمار واحد. هذا المؤشر ليس مُحرك كبير للسوق، لكن تُشير التقارير المقدمة من مكتب الإحصاء الأمريكي أن صناعة الإعمار تُشكّل أكثر من 25 % من الدولارات المُستثمرة و 5 % من قيمة الاقتصاد العام. يُعتبر بدأ الإعمار من المؤشرات الرئيسية، ما يعني أنه يتابع المنحى العام المستقبلي للاقتصاد. يُظهر انخفاض بدأ الإعمار تباطؤ في الاقتصاد، بينما يمكن لبدأ الإعمار المتزايد أن يُخرج الاقتصاد من الانكماش.

طاقة الإنتاج الصناعي، الاستفادة من الإنتاج (متوسط):

يصدر عن الاحتياطي الفدرالي، في منتصف كل شهر، في الساعة 9.15 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

و هو قياس لأرجحية ثقل التغير في إنتاج المصانع، المناجم و شركات الكهرباء و الماء للبلد بالإضافة إلى قياس طاقتها الصناعية و كمية استغلال المصادر المُتاحة (الشائع أكثر بالاستفادة من الطاقة الإنتاجية). يُعطي مؤشر الاستفادة من الطاقة الإنتاجية أيضا تقديرا عن حجم استخدام الطاقة الإنتاجية للمصانع. إنها مؤشرات مُهمة حيث يُشكّل القطاع الصناعي ربع الاقتصاد.

مُطالبات البطالة الأولية (متوسط)

يصدر عن وزارة العمل، مرة في الأسبوع يوم الخميس في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الأسبوع السابق.

تُحدد البيانات عدد الأشخاص المُتقدمين لتلقي بدلات البطالة لأول مرة. له أهمية منخفضة إلى متوسطة حيث أنه يتعلّق ببيانات أسبوعية شديدة التقلب، و يكون مُعدّل الأربع أسابيع أكثر ثباتا.

مؤشر مصرف فيلاديلفيا الفدرالي (دراسة توقعات الأعمال) - (متوسط):

يصدر عن المصرف الاحتياطي الفدرالي في فيلاديلفيا، حول تاريخ 17 من كل شهر، في الساعة 10 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

دراسة توقعات الأعمال هي دراسة شهرية للمُصنعين الموجودين في ولايات بنسلفانيا، نيو جيرسي و ديلاوير. توضح الشركات المدروسة اتجاه التغير في نشاطات أعمالها بشكل عام و في القياسات المتنوعة للنشاطات في مصانعها. يُشير المؤشر إلى التوسّع عندما يكون فوق الصفر و إلى التقلص عندما يكون تحت الصفر. يُعتبر هذا المؤشر جيدا في الإشارة إلى التغيرات في كل شي من التوظيف، الأسعار العامة، و الظروف ضمن القطاع التصنيعي. ليس مُحركا كبيرا للسوق، لكن يمكن للنتائج الموجودة في الدراسة أن تُشير إلى المُتوقع من مؤشر مُدراء المشتريات (الذي يصدر بعد عدة أيام و يُغطي الولايات المتحدة كُلها).

مؤشر أسعار المنتجين (PPI) - المؤشر الأساسي (متوسط):

يصدر عن مكتب العمل و الإحصاء، في الأسبوع الثاني من كل شهر، في الساعة 8.30 صباحا بالتوقيت الشرقي، و يُغطي بيانات الشهر السابق.

لا يُستعمل مؤشر أسعار المنتجين بقدر استعمال مؤشر أسعار المستهلكين، لكنه يُعتبر مؤشرا جيدا لمستوى التضخم. يعكس هذا المؤشر التغير في كلفة المُدخلات على المُصنعين (المواد الخام، السلع الشبيهة مُصنعة، إلخ). مؤشر أسعار المنتجين، المعروف سابقا “بمؤشر أسعار مبيعات الجملة”، هو سلة من مؤشرات متنوعة تُغطي مجالات واسعة النطاق تُؤثر على المنتجين المحليين. يُجمع في كل شهر حوالي 100.000 سعر من 30.000 مؤسسة تصنيعية. المؤشر ليس بقوة مؤشر أسعار المستهلكين في الكشف عن التضخم، لكنه و بسبب احتوائه على سلع تُنتج غالبا ما يمكن توقع مؤشر أسعار المستهلكين المستقبلي من خلاله.